الأمم المتحدة S/PV.9409

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثامنة والسبعون

الجلسة **9409**

الخميس، 31 آب/أغسطس 2023، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيسة	السيدة توماس – غرينفيلد	(الولايات المتحدة الأمريكية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نبينزيا
	إكوادور	السيد مونتالفو سوسا
	ألبانيا	السيد خوجة
	الإمارات العربية المتحدة	السيدة نسيبة
	البرازيل	السيد فرانسا دانيشي
	سويسرا	السيدة بيرسفيل
	الصين	السيد غنغ شوانغ
	غابون	السيدة نغيما ندونغ
	غانا	السيد إيساهاكو
	فرنسا	السيدة برودهيرست إستيفال
	مالطة	السيدة غات
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كاريوكي
	موزامبيق	السيد أفونسو
	اليابان	السيدة شينو

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

رسالة مؤرخة 3 آب/أغسطس 2023 موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2023/587)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0601 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة 10/30.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

رسالة مؤرخة 3 آب/أغسطس 2023 موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2023/587)

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): وفقا للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل لبنان إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2023/641، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته فرنسا.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2023/587 التي تتضمن نص رسالة مؤرخة 3 آب/أغسطس 2023 موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن.

إن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. أطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

أُجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

إكوادور، ألبانيا، الإمارات العربية المتحدة، البرازيل، سويسرا، غابون، غانا، فرنسا، مالطة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، موزامبيق، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان.

المعارضون:

لا أحد

الممتنعون عن التصويت:

الاتحاد الروسي، والصين.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): حصل مشروع القرار على 13 صوتا مؤيدا من دون معارضة، مع امتناع عضوين عن التصويت. اعتُمد مشروع القرار بوصفه القرار 2695 (2023).

أُعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى فرنسا على جهودها بوصفها القائمة بالصياغة.

بروح من التراضي وتوافق الآراء، صوتت المملكة المتحدة مؤيدة مشروع القرار هذا اليوم. والمملكة المتحدة تؤيد بصورة قوية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، التي تضطلع بدور حاسم في صون السلام والاستقرار عبر الخط الأزرق، ومنع أي تصعيد آخرقد يكون كارثيا على المنطقة.

لقد كان القرار 1701 (2006) واضحا دائما. فالقوة المؤقتة مخولة باتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لكفالة حرية تنقل أفرادها والوفاء بواجباتها. ومن الواضح أن القرار 2695 (2023) يؤيد ذلك المبدأ. ويسرنا أنه تم الإبقاء على الصياغة التي توضح الولاية الطويلة الأمد للقوة المؤقتة بشأن ممارسة حرية التنقل، والتي تسمح للقوة المؤقتة بإجراء دوريات مستقلة والرد بسرعة على انتهاكات الخط الأزرق. وقد أضيف هذا العنصر في العام الماضي لتحقيق تلك الغاية. ومع ذلك، من غير المقبول أن تظل القوة المؤقتة غير قادرة على الوصول إلى بعض المواقع على طول حدود الخط الأزرق، بما في ذلك مواقع جمعية "أخضر بلا حدود"، – ولا سيما بالنظر إلى تخزين الأسلحة الذي اعترف به حزب الله نفسه، في انتهاك للقرار 1701 (2006).

وكان للدعم الذي تقدمه القوة المؤقتة للجيش اللبناني تأثير إيجابي على الحالة عبر الخط الأزرق. ولذلك، من المخيب للآمال أن الدعم اللوجستي – وهو إشارة هامة للتعاون – قد أزيل من ولاية هذا العام. وقد دأبت المملكة المتحدة بفخر على دعمالجيش اللبناني، وسنواصل دعمنا للجيش اللبناني وقوات الأمن الداخلي في لبنان باعتبارهما ركيزتي استقرار لبنان.

وباعتماد هذه الولاية، نتطلع إلى أن توفر القوة المؤقتة الاستقرار الذي يحتاجه لبنان، ونشيد بأفرادها.

السيد فرانسا دانيشي (البرازيل) (*تكلم بالإنكليزية*): أشيد بفرنسا على عملها الدقيق بوصفها القائم بالصياغة في المفاوضات. ونشكر أيضا جميع أعضاء مجلس الأمن على مشاركتهم البناءة طوال العملية.

إن البرازيل، بوصفها صديقا مقربا للبنان وتفتخر بمجتمعها الكبير من الأشخاص المنحدرين من أصل لبناني، تشارك منذ أمد طويل في القوة المؤقتة، وتشارك في المفاوضات بشعور من المسؤولية والالتزام. ونتفهم تماما الحاجة إلى الحفاظ على ولاية القوة المؤقتة قوية كما هي. ولكن في الظروف الراهنة، نعتقد أن النص، كما اقترحته فرنسا أخيرا بعد عملية تفاوض متأنية، لا يضعف بأي حال من الأحوال ولاية القوة المؤقتة، لأنه يكفل استمرار البعثة في العمل بحرية تامة وبدعم واهتمام دقيق من المجلس. بالإضافة إلى ذلك، يعالج بعض شواغل لبنان، وهو ما يبعث في الوقت نفسه برسالة قوية إلى ذلك البلد الصديق وقيادته السياسية.

وستواصل البرازيل تقديم دعمها الثابت للبعثة. ونؤيد بثبات أنشطتها الحاسمة في صون السلام والاستقرار في المنطقة، ولا سيما في الظروف الراهنة. ونؤكد من جديد التزامنا تجاه لبنان وشعبه الشقيق.

السيد غنغ شوانغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): بما أن القرار (القرار 2695 (2023)) المطروح للتصويت لم يعالج بالكامل شواغل الدولة المعنية وأعضاء مجلس الأمن، لم يتمكن المجلس من اعتماد تمديد ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان بالإجماع. وتعرب الصين عن أسفها لذلك.

إن احترام سيادة الدولة المعنية وسلامتها الإقليمية شرط أساسي لعمليات حفظ السلام. وتشكل موافقة الدولة المعنية مبدأ توجيهيا أساسيا لهذه العمليات، في حين أن تفهم السكان المحليين وتعاونهم يوفران الظروف اللازمة لقيام البعثة بعملها بسلاسة. ونؤيد قوة الأمم المتحدة في مواصلة تعزيز اتصالاتها مع الحكومة اللبنانية والجيش اللبناني عند اضطلاعها بولايتها، وتشارك أيضا في التواصل بشكل إيجابي مع السكان المحليين بغية زيادة الثقة المتبادلة وتبديد الشكوك وتعزيز فعالية عملها في مجال حفظ السلام بشكل جدي.

لا تزال الحالة الأمنية الراهنة بالقرب من الخط الأزرق معقدة وهشة. ونأمل أن تنفذ جميع الأطراف المعنية أحكام قرارات مجلس الأمن تنفيذا صارما، وأن تستفيد استفادة كاملة من ترتيبات الاتصال والتنسيق التابعة للقوة المؤقتة لتعزيز الاتصالات والامتناع عن أي أعمال قد تؤدي إلى تصعيد الحالة. لقد بعث لبنان في مناسبات عديدة برسائل إلى رئيس المجلس بشأن مسألة الأسماء الجغرافية للأماكن ذات الصلة شمال الخط الأزرق. ويتعين على المجلس أن يتعامل بجدية وعلى النحو المناسب مع آراء البلد ونداءاته.

إن الصين، بوصفها أحد البلدان الرئيسية المساهمة بقوات في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، تولي دائما أهمية كبيرة لسلامة حفظة السلام، ونأمل أن تهيئ الأطراف المعنية بيئة مؤاتية للقوة المؤقتة لتنفيذ ولايتها وضمان سلامة حفظة السلام التابعين لها بشكل كامل. وبوصفنا عضوا دائما في المجلس وبلدا رئيسيا مساهما بقوات في قوة الأمم المتحدة، فإننا على استعداد للعمل مع المجتمع الدولي لمواصلة دعم قوة الأمم المتحدة في الوفاء بولايتها وتقديم إسهامات إيجابية في صون السلام والاستقرار في لبنان.

السيدة شينو (اليابان) (*تكلمت بالإنكليزية*): نشكر القائمة على الصياغة، فرنسا، على جهودها الدؤوبة لتحقيق توازن دقيق في نص القرار 2695 (2023)، مع مراعاة ردود الفعل من الميدان، والأصوات الواردة من الدولة المضيفة والمنطقة، ومختلف الآراء في مجلس الأمن.

تضطلع قوة الأمم المتحدة بأنشطتها من أجل تحقيق الأمن والاستقرار في جنوب لبنان ودعم السكان الذين يعيشون هناك. منذ عام 2006، اضطلعت قوة الأمم المتحدة بعملياتها وفقا للولاية التي أنيطت بها في القرار 1701 (2006). بما أن قوة الأمم المتحدة تجد نفسها في بيئة أكثر تحديا من أي وقت مضى، يتحتم على المجلس أن يدعم وظيفتها التي لا غنى عنها في لبنان والمنطقة. ولكي تواصل قوة الأمم المتحدة الوفاء بولايتها وخدمة الناس هناك، نعتقد أن من المهم ضمان

تمتع قوة الأمم المتحدة بحرية الحركة كما كانت تفعل من قبل. نقر أيضا بأن قوة الأمم المتحدة تعمل بشكل وثيق مع القوات المسلحة اللبنانية، كما كان الحال دائما. وبهذه الولاية المجددة التي يدعمها المجلس بقوة، نثق بأن قوة الأمم المتحدة ستواصل الاضطلاع بدور حاسم في تحقيق الاستقرار في المنطقة. نتطلع إلى مواصلة العمل مع زملائنا أعضاء المجلس وأصحاب المصلحة الآخرين بشأن هذه المسألة المهمة.

وأخيرا، في هذه المناسبة، بما أنني أعتقد أن هذه آخر جلسة قبل اختتام رئاسة الولايات المتحدة للمجلس، أود أن أشكر الولايات المتحدة، بقيادة السفيرة توماس – غرينفيلد وفريقها، على عملها الممتاز خلال رئاستها.

السيد إيساهاكو (غانا) (*تكلم بالإنكليزية*): نشكر القائمة على الصياغة، فرنسا، على جهودها في العمل مع جميع أعضاء مجلس الأمن لضمان التوصل إلى اتفاق واسع النطاق على القرار 2695 (2023)، بشأن تجديد قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان.

بوصفنا بلدا مساهما بقوات منذ أمد بعيد، نعتقد أن قوة الأمم المتحدة لا تزال تضطلع بدور مهم في صون السلام والأمن الدوليين، ونؤكد من جديد استقلال قوة الأمم المتحدة في تنفيذ ولايتها.

وما زلنا نحث حكومتي إسرائيل ولبنان على العمل من أجل التوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار والاحترام الكامل للخط الأزرق.

ونشدد على الحاجة الملحة إلى توطيد سلطة القوات المسلحة اللبنانية ومؤسسات أمن الدولة على الأراضي اللبنانية، ونشير في هذا الصدد إلى ضرورة التوصل إلى حل مبكر ووطني المنحى للترتيبات السياسية في لبنان.

ونكرر التأكيد على أهمية سلامة وأمن أفراد قوة الأمم المتحدة وجميع الأطراف التي تمتنع عن الأعمال التي يمكن أن تعرض سلامة وأمن الأفراد للخطر.

اتساقا مع دعمنا في المجلس خلال اتخاذ القرار 1701 (2006)، ما زلنا مصممين على دعم الجهود الدولية الرامية إلى الحفاظ على وقف إطلاق النار بين إسرائيل ولبنان وتعزيز السلام بين البلدين.

السيد خوجة (ألبانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): لا تزال الحالة في لبنان صعبة، ويكتسي وجود قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وعملها أهمية قصوى لسلام البلد واستقراره. ومن هذا المنطلق، عملنا مع فرنسا، القائمة على الصياغة، التي نشكرها على عملها الدؤوب وجهودها، ومع أعضاء المجلس الآخرين في عملية تجديد الولاية المعتمدة اليوم.

لا يزال وجود قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان حاسما لتحقيق السلام والاستقرار في المنطقة أيضا. ونعتقد اعتقادا راسخا بأن تعزيز ولاية قوة الأمم المتحدة يخدم البلد وشعبه على نحو أفضل، فضلا عن السلام والأمن في الميدان وخارجه. لذلك، وتمشيا مع موقفنا بشأن هذه المسألة، فإننا نسلط الضوء على أهمية وصول قوة الأمم المتحدة دون عوائق فيما يتعلق بحرية حركتها واستقلالها في الاضطلاع بولايتها، التي تنعكس ضرورتها في الحالة الأمنية على أرض الواقع. نعتقد أن حرية الحركة وأمن حفظة السلام التابعين لقوة الأمم المتحدة لا يزالان يكتسيان أهمية قصوى لتنفيذ الولاية. لقد صوتنا مؤيدين القرار 2695 (2023)، ونكرر التأكيد على أن القوة المؤقتة يجب أن تكون قادرة على تنفيذ ولايتها المهمة ومخولة بالكامل للقيام بذلك، دون تدخل أو إملاء، دعما للبلد وشعبه ومستقبله، وكذلك عمل الأمم المتحدة من أجل لبنان والسلام والأمن في المنطقة الأوسع نطاقا.

السيد نبينزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): لقد امتنع الاتحاد الروسي عن التصويت على القرار 2695 (2023)، الذي قدمته فرنسا، بشأن تجديد ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، نتيجة لسلسلة من التعديلات المثيرة جدا للجدل التي أدخلت على النص في المرحلة النهائية من عملية التفاوض الصعبة. نأسف لأن النص النهائي المطروح للتصويت اليوم فشل في الحفاظ على الحل التوفيقي الهش الذي توصل إليه سابقا القائمون على الصياغة.

لقد انطلقنا دائما من الحاجة إلى مراعاة رأي البلد الذي يستضيف على أراضيه وحدة من وحدات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وفي هذه الحالة، فإن لبنان، الذي نقلت قيادته مرارا وتكرارا إلى أعضاء مجلس الأمن رسالة لا لبس فيها بشأن الحاجة إلى تعزيز التنسيق بين القوة

المؤقتة وحكومة جمهورية لبنان وجيشها، بما في ذلك بهدف ضمان حماية وأمن موظفي الأمم المتحدة في الميدان.

ونود أن نؤكد أن موقفنا أثناء التصويت لم يستند إلا إلى عدم موافقتنا على بعض أوجه الصياغة الواردة في القرار. وفي الوقت نفسه، نواصل دعم أنشطة قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، التي تؤدي دورا رئيسيا في تحقيق الاستقرار في سياق التوترات المستمرة على طول الخط الأزرق. نأمل ألا يؤدي القرار المتخذ اليوم إلى تعقيد الحالة في جنوب لبنان. ندعو قيادة قوة الأمم المتحدة إلى مواصلة تنسيق إجراءاتها في منطقة عملياتها مع حكومة لبنان.

السيدة نسيبة (الإمارات العربية المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): الحقيقة هي أن التوترات على الخط الأزرق وصلت إلى مستوى غير مسبوق منذ حرب عام 2006. فخلال العام الماضي، دأب حزب الله على الاستهزاء يوميا بالقرارين 1701 (2006) و 1559 (2004). وأقام مواقع عسكرية متقدمة وأبراج مراقبة خرسانية، وأجرى تدريبات عسكرية بالذخيرة الحية، ومنعت حرية حركة قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، بينما كان يهاجم قوات حفظ السلام بتبجح. كما عمل بنشاط على إدامة الأزمات الكثيرة جدا في لبنان، وعرقل التحقيق في انفجار مرفأ بيروت المدمر وشلّ المؤسسات الرئيسية للدولة. وتهدد تلك الأعمال التحريضية جدا بتصعيد خطير في منطقتنا. لهذا السبب عملت دولة الإمارات العربية المتحدة بجد مع القائم على الصياغة وأعضاء مجلس الأمن في مفاوضات مكثفة لضمان أن تعالج ولاية القوة المؤقتة التطورات على أرض الواقع التي تمس صميم قدرة القوة على الوفاء بتلك الولاية.

ولا تزال قوة الأمم المتحدة تواجه تحديات فيما يتعلق بحريتها في التنقل وعدم إمكانية الوصول إلى المواقع ذات الأهمية، كما أفاد الأمين العام. وعليه، سعينا إلى تحسين النص للتصدي بشكل أفضل لتلك التحديات ودعم جهود قوة الأمم المتحدة للحفاظ على الهدوء والاستقرار في جنوب لبنان والمنطقة بأسرها. لذلك، نرحب بالصياغة الواضحة المضافة إلى نص القرار 2695 (2023) بشأن استقلال قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان. يدعو النص الحكومة اللبنانية إلى تيسير سبل وصول القوة المؤقتة على وجه السرعة وبالكامل إلى المواقع التي تطلبها القوة المؤقتة، بما في ذلك "تلك المثيرة للاهتمام". ونشدد على أنه يجب على حكومة لبنان أن تفي بمسؤولياتها فيما يتعلق بحرية حركة قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، وهو ما ظلت تخفق في القيام به في مناسبات عديدة.

ولئن كنا نود ألا نرى أي غموض في الفقرة 15، كما هو الحال في القرار 2650 (2022)، فلنكن واضحين أن نص الفقرة 15 يعترف ببساطة بما يتوخاه اتفاق مركز القوات فيما يتعلق بالتنسيق من أجل التحركات الكبيرة للقوات. ولا يمكن بأي حال من الأحوال تفسيره أو إساءة استخدامه لتأخير أو إعاقة أو تقييد حرية حركة القوة المؤقتة أو قدرتها على العمل بشكل مستقل.

ويسرنا أيضا أن القرار تناول، على وجه التحديد، لأول مرة وبناء على طلب الإمارات العربية المتحدة، حاجة القوة إلى الوصول إلى ميادين الرماية غير المأذون بها. وحرية الحركة الواضحة للقوة تؤكدها كذلك الصياغة التي لا لبس فيها في الفقرة 16، التي توضح أنه لا ينبغي تقييد أو إعاقة الدوريات المعلنة وغير المعلنة.

ونشكر القائم بالصياغة، فرنسا، على انخراطه الإيجابي مع مقترحاتنا وعلى تضمينها في النص النهائي. وبناء على ذلك، صوتت الإمارات العربية المتحدة مؤيدة القرار.

غير أننا نشعر بخيبة أمل إزاء التسوية التي لا داعي لها بإزالة الإشارة غير المشروطة إلى الاحتلال الإسرائيلي لقرية الغجر، والتي كانت موجودة في المشاريع السابقة، ونعتقد أنها لاقت تأييدا واسع النطاق في المجلس. وكذلك كنا نفضل إشارات واضحة إلى العقبات المتزايدة التي تعوق حرية حركة القوة وقدرتها على الوصول إلى جميع المواقع الهامة، بما في ذلك المناطق التي توضع فيها الحاويات من قبل "جمعية أخضر بلا حدود" التابعة لحزب الله. ومن شأن الصياغة المتعلقة بالمواقع ذات الأهمية أن تساعد القوة على رصد ذلك النشاط عن كثب في المستقبل.

كما إن الإمارات العربية المتحدة لا تفهم التردد في تسمية حزب الله وجماعته، اللذين يقوضان بنشاط قدرة القوة على الاضطلاع بولايتها داخل مناطق عملياتها. ولن يغير أي قدر من التوفيق حقيقة أن السعي إلى إحراز تقدم في لبنان من خلال الشراكة مع حزب الله لم يسفر إلا عن خيبة الأمل والبؤس، ولا سيما بالنسبة لشعب لبنان. كما ندين الخطط التي ترمي إلى إسكات الأصوات الداعية إلى السلام في لبنان مع توفير منابر للأصوات المعادية التي تسعى إلى تقويض أمنه واستقراره.

وظلت دولة الإمارات العربية المتحدة وستظل ملتزمة بدعم أمن لبنان واستقراره. فقبل سبعة عشر عاما، شاركت دولة الإمارات العربية المتحدة عن كثب في الجهود الإقليمية والدولية الرامية إلى إنهاء الحرب بين إسرائيل وحزب الله، ولا سيما بالمساعدة في نقل وجهة النظر الإقليمية إلى المجلس. واليوم، نواصل ذلك الدور بوضع مصالح شعب لبنان والمنطقة بأسرها أولا وقبل كل شيء. ونتطلع إلى اليوم الذي يستطيع فيه لبنان أن يتحرك بثبات نحو الاستقرار والإصلاح والسلام والتنمية.

وبما أن هذه هي آخر جلسة لكم، السيدة الرئيسة، أود أن أشارك غيري في تهنئتكم وفريقكم على الرئاسة الناجحة وأرجو لألبانيا كل التوفيق في الشهر المقبل.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة للولايات المتحدة.

لقد كان من دواعي سرور الولايات المتحدة أن تصوت ب ”نعم“ على ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان. ونشكر فرنسا، القائمة بالصياغة، على كل الجهود التي بذلتها للوصول بنا إلى هذه النقطة.

إننا ممتنون للغاية لخدمة وتضحيات الرجال والنساء الذين يعملون في تلك المهمة الهامة سعيا إلى مستقبل أكثر استقرارا وازدهارا للشعب اللبناني والمنطقة بأسرها. ومن الضروري أن يتمكن أفراد القوة من الاضطلاع بمسؤولياتهم بمعزل عن أي قيود. وقد كانت لدينا شواغل طويلة الأمد بشأن الإجراءات التي تتخذها بعض الجهات الفاعلة لعرقلة حرية حركة البعثة المؤقتة.

ومن الجدير بالذكر أن القرار 2695 (2023) الذي اتخذ اليوم يتضمن صياغة تؤكد بقوة حرية القوة المؤقتة الكاملة في الحركة وقدرتها على تسيير دوريات معلنة وغير معلنة. ومن الضروري أن تنفذ بالكامل وألا تواجه القوة عقبات غير مقبولة في الاضطلاع بمهمتها.

إننا نعلم أن القوة المؤقتة لم تتمكن من الوصول إلى مجموعة من المواقع المثيرة للقلق عبر الخط الأزرق، بما في ذلك ميادين الرماية غير القانونية، ومواقع جمعية أخضر بلا حدود، ومواقع إطلاق الصواريخ، ومواقع الأنفاق. ومن الواضح أن الغرض الرئيسي من تلك المواقع هو تيسير عمليات حزب الله في جنوب لبنان على طول الخط الأزرق. وذلك يقيد البعثة من التنفيذ الكامل للتوجيهات المنصوص عليها في الولاية ويعوق قدرتها على الحد من احتمال نشوب نزاع.

وتدعو الولايات المتحدة، بوصفها شريكا ثابتا للبنان، الحكومة إلى اتخاذ خطوات إضافية لضمان التنفيذ الكامل للولاية، بما يتفق مع أحكام اتفاق مركز القوات. ويشمل ذلك خطوات إضافية للتخفيف من أي قيود على حرية حركة القوة المؤقتة. وما زلنا نؤيد الجهود الرامية إلى معالجة القيود الأخرى ونعتقد أنه سيكون من المفيد للأمين العام أن يعد تقريرا عن تلك المسألة مشفوعا بتوصيات للمضي قدما.

إننا ملتزمون بالتصدي لأنشطة جمعية أخضر بلا حدود. وقد فرضت وزارة الخزانة الأمريكية عقوبات على الجمعية، فضلا عن قادتها، في وقت سابق من هذا الشهر بسبب أنشطتها الداعمة لحزب الله. وقد أوضحنا عند الإعلان عن تلك العقوبات أننا سنواصل دعم مجموعات المجتمع المدني اللبنانية التي تحمي البيئة الطبيعية في لبنان بينما نلاحق بلا هوادة حزب الله وشبكات دعمه.

ونعتقد أن القرار الذي اتخذ اليوم والتأييد الواسع له يؤكدان من جديد الولاية القوية لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وحريتها في الحركة. ولذلك، فإننا نؤيد ذلك بقوة.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسة للمجلس.

أعطي الكلمة لممثل لبنان.

السيدة مراد (لبنان)**:** في حقيقة الأمر لم أكن أنوي أخذ الكلمة، ولم أعد بيانا مكتوبا، بل فقط دونت بعض النقاط المهمة التي أضعها أمامي الآن. ولكن ستكون كلمتي مرتجلة نابعة من القلب.

وأود أولا أن أعبر، من خلال المجلس، بصفتي الخاصة كدبلوماسية ترأس بعثة لبنان في نيويورك بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن حكومة لبنان، عن جزيل الشكر لكل أعضاء مجلس الأمن الذين حاولوا خلال هذا المسار التفاوضي الطويل والمتعرج الإنصات إلى شواغل لبنان وعكسها في النص الذي اعتمد اليوم (القرار 2695 (2023)). أيضا أتوجه بشكر خاص إلى القائم بالصياغة، فرنسا، على المجهود الذي بذل من أجل الوصول إلى نص يمكن أن ينال في حده الأدنى إجماع جميع الأعضاء.

وللأسف، هذه هي المرة الأولى التي يتخذ فيها قرار تجديد ولاية القوة المؤقتة بامتناع عضوين من أعضاء مجلس الأمن عن التصويت، وفي ذلك مؤشر كبير.

وأود، أولا، أن أجدد تأكيد بلدي من على هذا المنبر التزامه بالقرار 1701 (2006)، والتزامه بمطلب وجود قوات لحفظ السلام في لبنان. وذلك مطلب تقدم به لبنان ويتقدم به كل عام من خلال رسالة يوجهها إلى رئاسة مجلس الأمن وإلى الأمين العام يطلب بموجبها تجديد ولاية هذه القوة، بما يعني أن وجود هذه القوات في لبنان هو بمطلب لبناني. هي قوات حفظ سلام وليست قوات فرض سلام.

نحن أمام نص، وأقولها وبكل أسف، لم يعكس شواغل لبنان بصورة كاملة. نحن أمام نص لم يأخذ بالاعتبار خصوصية واقع الحال. وحين أتكلم عن الخصوصية، لا يعني ذلك أن هناك أفراد أو مجموعات في لبنان ترفض هذا القرار ومجموعات أخرى ترتضي به. الخصوصية هي السيادة. إذا حاول لبنان جاهدا إدخال بعض التعديلات إلى هذا النص، فهو من باب الحرص على الحفاظ على السيادة اللبنانية، سيادة الحكومة اللبنانية. فإن هذه القوات لها كامل حرية الحركة، ولكن بالتنسيق مع الحكومة اللبنانية. لم يرفض لبنان يوما، ولم ينكر أويتنكر لحرية الحركة التي يجب أن تتمتع بها قوات اليونيفل. وإنما كان واضحا خلال مسار التفاوض الطويل أن حرية الحركة هذه يجب أن يكون لها ضوابط، أولا من أجل حفظ سلامة هذه القوات، وأيضا من أجل الاضطلاع بمهامها كما تقتضيه مندرجات القرار 1701 (2006) واتفاق المقر. هذا فيما يتعلق بحرية الحركة.

أما فيما يتعلق بالغجر، أو شمال منطقة الغجر، لبنان لم يطلب تغيير الاسم. لبنان طلب تصحيح وترشيد استخدام الاسم. شمال قرية الغجر هي فكرة اتجاه وليس تسمية هذه المنطقة. وبموجب مبدأ المحاذاة في الصلاحية وفي الشكل، المرة الأولى التي استخدمت فيها شمال منطقة الغجر كانت في قرارات التمديد. ومن هذا المنطلق، فإن أي تصحيح يجب أن يتم في قرارات التمديد نفسها. وبالتالي، فإن هذا المطلب يعد تعديل وليس تغيير للاسم.

وفيما يعتبر بالاحتلال أو الوجود في شمال الغجر، يجب أن نسمي الأشياء بمسمياتها. الأمين العام في تقريره (S/2023/587) كان واضحا. وسرديات الأمم المتحدة واضحة لجهة توصيف هذا الوجود بأنه احتلال. حين نعتد بتقارير الأمين العام بإدخال لغة من هنا أو من هناك، فيجب أن يكون هذا الاعتداد متساويا. واللجوء إلى الانتقاء والاختيار أمر لا يأخذ بالاعتبار خصوصية هذه الدول. ما نناقشه في أروقة الأمم المتحدة وفي أجهزة صنع قرارتها يرفعنا إلى جمهوريات أفلاطونية. هذه السرديات حين نقرأها جميعنا كدبلوماسيين نعمل في هذه الأروقة، ونرغب بصنع عالم جميل بالخارج، إنما الخارج مختلف. ويجب أن تزاوج هذه النصوص وهذه السرديات واقع الميدان، وتأخذ بالاعتبار خصوصية وحساسية هذا الميدان، وإلا سيكون الشقاق والطلاق واضحا بين النص والواقع. فهذا سيردنا إلى الوراء ولن يساعد في قطف الثمار التي نرجوها جميعنا، لأن الهدف واحد. هدفنا جميعنا واحد. وإنما الأسلوب والمقاربات تختلف. والشيطان يكمن في التفاصيل.

وأود أيضا، في الختام، إن قرار تجديد ولاية اليونيفل هو قرار يقع تحت الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة. هو قرار وجد بمطلب لبناني، ولم يفرض على لبنان. فلماذا اللجوء إلى لغة تشبه إلى حد كبير القرارات التي تعتمد تحت الفصل السابع من الميثاق؟ وكأننا أمام

قرار فصل سابع مقنع. لماذا ينبغي علينا مضايقة الآخرين؟ لماذا خلق أجواء توتر حيث ليس هناك موجب لها؟

هذا الفرار ووجود القوات في منطقة الجنوب اللبناني أساسها هو نزاع قائم بين لبنان وإسرائيل. إنه ليس قرار بين فئة لبنانية واليونيفل. لماذا تحويل النزاع وتحويره وإعطاء الانطباع كأن المشكلة بين فئة لبنانية، هي جزء من النسيج الوطني الداخلي اللبناني، واليونيفل؟ الحال ليس كذلك. العلاقة جيدة جدا بين اليونيفل والأهالي في الجنوب.

المشاريع الإنمائية التي تضطلع بها اليونيفل إلى جانب دورها في حفظ السلام، هذه المشاريع سريعة الأثر تترك بصمات جيدة جدا في مد الجسور بين اليونيفل والأهالي في الجنوب. وحين أقول الأهالي، فالأهالي ليسوا فئة. هم الجنوب. لا داع لخلق نزاعات حيث لا مجال ولا سبب لهذه النزاعات. فليكن النص مساعدا على استتباب الأمن والاستقرار والسلام. وهو مطلبنا جميعا وهدفنا جميعا. فليكن النص عنصر مساعد، وليس عنصر توتر ومصدر توتر.

ومن خلالك، سيدتي الرئيس، أجدد شكري لكل أعضاء مجلس الأمن. ولبنان يؤكد مرة جديدة التزاماته بكل قرارات مجلس الأمن. ومن خلالك أيضا، ختاما، نتوجه إلى مجلس الأمن وأعضائه الكرام بمطلب حق. حين ندرس النصوص، فلنقف عند شواغل الشعوب ومطالب الحكومات، فهي الأدرى بشعابها.

رفعت الجلسة الساعة 11/10.